نص ردن

▪ علاء حسن

صور من المعركة

دخل الاعلام العراقي هذه الايام في التجاذبات السياسية والصراعات القائمة ، واثبت انحيازه الواضح والمكشوف للاطراف المتصارعة ، وتناسى رسالته المهنية بشكل مقصود وراح يؤجج المشاعر "الطائفية والمذهبية" ، ومن يتابع اذاعات محلية تدعي الاستقلالية والمهنية والبحث عن الحقيقة، يجد خطابها اشبه بالتعليق على" صور من المعركة ". فاحدى الاذاعات خصصت اكثر من ثلاث ساعات من بثها للحديث عن العثور على صواريخ كاتيوشا في مقر احد الاحزاب المشاركة في الحكومة ، فاستقبلت اتصالات المواطنين المتفقين على ادانة مواقف ذلك الحزب واحدهم قال بصريح العبارة :" يجب ان تتخذ الحكومة اجراءات رادعة بحق الحزب الاسباني" اما المحللون السياسيون فكانت تحليلاتهم رصينة وعلمية وتكشف عن استشراف مستقبلي لواقع الاوضاع في العراق السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، واكدوا في احاديثهم وعلى طريقتهم في التحليل بان العملية السياسية بحاجة الى تصحيح "بتفعيل دور القضاء بحق "الحزب الاسباني" ومحاسبة قياديه لانهم على صلة بتنظيمات ارهابية ، وشرهم على الحبل ليكونوا عبرة للاطراف الاخرى المشاركة في العملية السياسية ولكنها تضع قدما في الحكومة للحصول على المكاسب والامتيازات ، وتضع القدم الاخرى واليدين وبقية الاعضاء مع الجماعات المسلحة المترورطة بارتكاب جرائم بحق الشعب العراقي .

احد محللي الاذاعة المحلية وجه الاتهامات للجميع باستثناء طرف واحد خصه بالمديح والثناء والاشادة بدوره في استقرار الاوضاع الامنية ، واشاعة التعيش السلمي بين العراقيين ، لانهم تخلصوا وبجهود جبارة من مخططات الحزب الاسباني بتنفيذ انقلاب عسكري ، ومصادرة الانجازات المتحققة للمواطنين بعد سقوط النظام السابق.

من حق المستمعين الذين دفعهم حظهم للاستماع لتلك الاذاعة معرفة "الحزب الاسباني" وعلاقته بالقضية العراقية ، واذا كان اسبانيا حقا لماذا يعمل في العراق ، ولماذا شغل حقائب وزارية وله مقاعد في مجلس النواب ، بالتاكيد ان تلك الاذاعة ليست لديها القدرة لتفسير انحيازها المذهبي والكشف عن الدولة التي تمولها ، انها بحق واحدة من صور المعركة الجارية في العراق الان ، فاذا هدأت الساحة السياسية ، بذل الاعلام الموجه ما يملك من امكانيات لاثارة الصراع ، واشعال فتيل الازمة ، بالاستعانة بنواب جعلوا ارقام هواتفهم في غرف اخبار اذاعات وفضائيات محلية للاجابة على اي سؤال والادلاء بتصريح من نوع الكاتيوشا ضد شخصية سياسية او مسؤول كبير في الدولة ، وعلى هذا الايقاع السريع من "الخريط العراقي" امتد الخلاف الى اسبانيا ، وربما حينما يسمع المسؤولون هناك اذاعاتنا المحلية ستندلع ازمة دبلوماسية بين بغداد ، ومدريد في وقت يحاول العراق تحسن سمعته الدولية وتطوير علاقاته مع كل دول العالم باستثناء المعادية للعملية السياسية التي دخلت في منعطف حرج هذه الايام ، وصل الى تبادل "المفخخات" بين الاطراف المشاركة في الحكومة ، علما ان احد اجتماعات القادة السياسيين برعاية الرئيس جلال الطالباني ، اوصى بالكف عن التراشق الاعلامي وتبادل الاتهامات عبر وسائل اعلام تقبض من جهات لها مصلحة في تاجيج الصراع وجعل العراقيين يشاهدون في كل يوم مشاهد "صور من المعركة"

يجب ان يتخذ مجلس النواب بصفته ممثلا للشعب باتخاذ موقف ضد وسائل الاعلام التي تثير النعرات الطائفية ، وتحاول تسويق خطابها للتاثير في الراي العام ضد جهات محددة ، فالشارع ليس بحاجة الى طروحات محلل سياسي" زعطوط " ليعلمه الف باء الديمقراطية من وجهة نظر حزبه وتنظيمه السياسي ، وليس بحاجة الى اذاعة تبث السموم لتعكر الاجواء ، وتنقل مشاهد "صور من المعركة" بالصوت والشتائم ،و التهديد .

موظَّفون ينتقدون قرارَ قطعِ البطاقةِ التَّموينية

انتقد موظفون في دوائر الدولة الإجراءات التي اتبعت في إلغاء البطاقة التموينية عنهم كون رواتبهم تزيد على المليون ونصف المليون ديناراً مشيرين إلى أن هذا القرار غير مدروس وهو يشمل فئات دون أخرى ولم يطبق حتى على المسؤولين الذين تزيد رواتبهم على هذا المبلغ بأضعاف، متسائلين عن الفارق الذي يمكن أن يشكله حجب البطاقة التموينية عن عدد من الموظفين في ظل استشراء الفساد ، وكيفية تطبيق القرار على أصحاب المهن الحرة من تجار وغيرهم من أصحاب الدخول العالية .

وكيل مواد البطاقة التموينية

□ كربلاء /علي العلاوي

وقال الموظف حميد ولديه خدمة كما يقول تزيد على ٢٥ عاما: إن قرار إلغاء البطاقة التموينية عنا نحن الذين تزيد رواتبنا على المليون ونصف المليون دينار قرار غير صحيح وإجراء غير قانوني في الوقت ذاته،وأضاف أنه مخالف حتى للدستور الذين ينص على أن العراقيين سواسية وأن البطاقة التموينية هي حق للجميع دون استثناء وأن أي استثناء له إجراءاته لذا فلابد من أن يطبق على الجميع وإذا ما طبق على فئة دون أخرى فإنه يفقد مصداقيته ويعد مخالفا للقانون والدستور والشرع والدين، ويوضح أن إلغاء البطاقة التموينية عن الموظفين يجب أن يشمل أصحاب الدرجات العالية ومنهم المسؤولين سواء في مجلس النواب أم مجالس المحافظات والذين تزيد رواتبهم على رواتبنا بأضعاف كثيرة وكما سمعنا فإن أعضاء مجلس النواب لم تُلغَ منهم البطاقة التموينية فضلا عن أنها لم تلغ عن أعضاء مجالس المحافظات وحتى المحافظين وان الأمر رغم أنه موجود في الحكومات المحلية إلا أنه لم يطبق إلا على الموظفين الصغار.

في حين قال المواطن علي الطرفي أنه أمضى في الوظيفة أكثر من ٢٧ عاما وأصبح راتبه في زمن الانفتاح الاقتصادي مليونا ونصف المليون دينار بالتمام والكمال، وأضاف أنه فوجئ بقطع مفردات البطاقة التموينية عنه، وأفاد أن من وضع هذا القرار إما أنه لم يمض في الخدمة كثيرا أو أنه لا يعلم أن مثل هذا المبالغ لم تعد تكفي لعوائل كبيرة بكل تأكيد ، وأفاد أن من يصل راتبه إلى هذا الحد يعنِ أن لديه أولاد وبنات وطلبة في الجامعات فضلا عن ارتفاع مصاريف الحياة اليومية لموظف أمضى سني عمره في الوظيفة لكي يحقق ما حققه.

أما الموظف سعد الحسناوي فقال إني أشعر بالخيبة من البطاقة التموينية منذ أن تم إصدارها لإن النظام السابق استخدمها كعقوبات لكل من يخالفه فبعد أن يقطع أذن المعارض يقوم بقطع البطاقة التموينية وهذه خيبة ومرارة ما بعدها مرارة أما الآن فإني أشعر أيضا بالألم والحسرة لأن هناك محاربة للراتب الذي استحقه والذي جاء بجهد سنوات الخدمة وكأني متطفل على الشعب أو أني حلقة من حلقات الغنى في هذا الوطن، وأشار إلى أن البطاقة التموينية تشهد الكثير من حالات الفساد وهذا ما هو مؤشر لدى كل وزراء التجارة ما بعد سقوط النظام السابق بل إن القوات الأميركية في زمني كارنر وبريمر أيضا شهدت سرقات وفسادا وبالتالي فإن الذهاب إلى أصحاب الرواتب العالية لوضع حل لتضخم المبالغ أعتقد أن فيه دخان فساد إن لم يكن نارا.

في حين تساءل الموظف جواد الأسدي عن الفارق الذي أحدثه شطب البطاقة التموينية من أمثالنا، وقال هل كان المبلغ كبيرا جدا بحيث يمكن له أن يوفر الكثير من المبالغ؟ وتساءل مرة أخرى هل تم القضاء على حالات الفساد بعد أن تم حرماننا من البطاقة التموينية؟ هل توفرت المواد الغذائية أم ما زال الوضع على ما هو عليه لا أحد يعرف ما هي الكميات التي تسلمها وما هي الكميات التي لم يستلمها؟ ثم تساءل هل شمل القرار الجميع أم استثنى فئات وليس فئة وجاء إلينا راكضا وكأننا لسنا من أبناء الشعب،ولفت إلى أن الشعور بالمواطنة هو ما يهمني وشعوري بأنني أنتمي إلى هذا الوطن الذي لا (يعيرني) بأن راتبي أصبح مليونا ونصف المليون دينار وأنني فرد من أفراد المجتمع، واقترح الأسدي على وزارة التجارة أن تجري مسحا عن عدد الذين شملهم تطبيق القرار وكم هي المبالغ التي استفادت منها الوزارة لتوفير بقية مفردات البطاقة التموينية وطرح ذلك على الرأي العام، واختتم قوله :هذا المبلغ أيها السياسيون لا يكفي لموظف أمضى شبابه في الخدمة الوظيفية في أزمان كلها حروب وحصار وعدوان وصبر وآهات فاجعلونا نعيش بكرامتنا وهي أن الوطن يمنحنا دفئه وليس زيته وشايه ورزه وصابونه لأن هذه كميات وأن بدت قليلة لكن معناها أننا أبناء هذا الوطن.

مَرصدُ الحرِّيات: قواتُ الأمنِ هي الأكثرُ خطورةً على عمل الصحفيين

□ بغداد / المدى

أعلن مرصد الحريات الصحفية، أمس الأحد، في بغداد أن قوات الأمن هي الأكثر خطورة على عمل وسائل الإعلام في العراق .

وقال مدير المرصد زياد العجيلي إن قوات الأمن هي الأكثر خطورة على عمل وسائل الإعلام لأن أغلب الانتهاكات التي تعرض لها العاملون في مؤسسات الإعلام سببها القوات الأمنية.

وأضاف : طلبنا من الحكومة أن تقيم دورات لمنتسبي الأمن عن دور الإعلام وكيفية احترام العاملين في المؤسسات الإعلامية والتعامل معهم على أساس أنهم داعمون للجهود الحكومية في توفير الأمن.

وتابع أن دور الإعلام لابد من أن لا ينحصر في الترويج لنشاطات بعض الشخصيات السياسية والوزراء والنواب وغيرهم بل أن يركز في الأساس على نقل الحقيقة ومتابعات الملفات المهمة التي تنفذها المؤسسات الحكومية.

ويأتي تكرار ظاهرة الاعتداء على الصحفيين من قبل القوات الأمنية في وقت صوت مجلس النواب في آب الماضي على قانون يضمن حقوق الصحفيين العراقيين.

وتنص الفقرة (ب) من المادة ٣٨ من الدستور العراقي على أن الدولة تكفل حق حرية الصحافة والإعلام والإعلان والنشر.

ويصنف العراق أنه من أخطر المناطق في ممارسة العمل الصحفي في العالم بعد تسجيل مقتل نحو ٣٦٠ صحفيا في البلاد منذ عام ٢٠٠٣ بحسب أرقام منظمات مدنية،وتقول القيادات الأمنية في العراق إن بعض عناصرها يجهل مهام الصحفي العراقي ويتخذون قرارات من شأنها الإساءة إلى الصحفي من دون دراية، وتعرض العديد من الصحفيين خلال تغطية التظاهرات في ساحة التحرير وسط العاصمة إلى مضايقات من القوات الأمنية في مسعى قالت عنه منظمات معنية بالدفاع عن حقوق الصحفيين إنها لتكميم الأفواه.

١٢/١١ آخرُ موعد لتسلُّم ملفَّاتِ المُرشَّحين للبعثاتِ الدراسيِّةً

□ بغداد / المَدى

حددت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الـ ١١ من الشهر الجاري آخر موعد لتسلم ملفات المرشحين للبعثات والزمالات الدراسية في جامعاتها، وقال مصدر مسؤول في دائرة البعثات والعلاقات الثقافية أن الوزارة في بيان أمس الأحد :تم تحديد يوم الأحد الموافق ١١/ ١٢ آخر موعد لتسلم ملفات المرشحين للبعثات والزمالات الدراسية للعام المقبل، موجهة الجامعات والهيئتين والمجلس العراقي للاختصاصات الطبية لالتزام بهذا الموعد،وأوضح أن الملفات الخاصة بالمرشحين تقتضي بتوفر المعلومات الخاصة بكل مرشح والتي تتضمن (الاسم الرباعي، ومعدل الدراسة، ومعدل المفاضلة، التخصصين العام والدقيق، والتخصص المطلوب، والدولة، والملاحظات)، فضلاً عن ما يؤيد توفر الشروط العامة للتقديم في المرشحين وهي العمر والمعدل والخدمة بعد أخر شهادة، وأضاف المصدر:أن الملف يجب أن يحتوي على قرص مدمج C.D (العدد اثنان) مع نسخة ورقية متكاملة فيها جميع المستمسكات الثبوتية، وشدد المصدرعلى أهمية أن تقوم كل كلية بتقديم قوائم لمرشحيها، تتضمن المعلومات الواردة أعلاه، مسحوبة على فلاش رام مع C.D بعد أن يصادق مجلس الكلية على القوائم بحسب الأقسام العلمية، ومن ثم تقوم كل جامعة او هيئة بتقديم أسماء مرشحيها موزعة على أساس الكليات والأقسام العلمية فيها، على هيئة فلاش رام مع C.D بعد المصادقة عليها من مجلس الجامعة، ولفت إلى ضرورة أن تسلم الملفات إلى مكتب المدير العام لدائرة البعثات والعلاقات الثقافية في الموعد المحدد.

التَّخطيط تؤكِّدُ انخفاضَ البطالة إلى نسبة ١١٪

□ بغداد / المدى

أعلنت وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقية الاتحادية،أمس الأحد، عن انخفاض نسبة البطالة من ١٥٪ إلى ١١ ٪ خلال عام ٢٠١١. وقال المتحدث الرسمي باسم وزارة التخطيط عبد الزهرة الهنداوي: إن نسبة البطالة في العراق انخفضت من ١٥ ٪إلى ١١ ٪ خلال عام ٢٠١١ بفضل الجهود الحكومية بتطوير القطاعين العام والخاص. وأضاف أن مسحاً نفذته وزارة التخطيط بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي وصندوق الأمم المتحدة للإسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالة الأميركية للتنمية شمل جميع محافظات البلاد أكد انخفاض مستوى الفقر في البلاد. وأشار إلى أن مشكلة البطالة في العراق بحاجة إلى تطوير موارد القطاع الخاص من خلال التشريعات ودعمه برؤوس أموال كبيرة لتنشيطه. وكانت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية قد قدمت مقترحا إلى مجلس الوزراء تم التصويت عليه يقضي بإلزام الشركات الاستثمارية العاملة في العراق تشغيل ٥٠٪ من العاطلين المسجلين في مراكز التشغيل التابعة للوزارة.

التَّربيةُ: تزايُدُ حالاتِ الإعاقة العقلية بين التلاميذ

□ بغداد / المدى

أكدت مديرة قسم التربية الخاصة في وزارة التربية العراقية أمس ، أن إحصائيات رسمية أظهرت تزايد حالات الإعاقة العقلية لدى الصغار ممن هم في عمر المدرسة نتيجة مظاهر العنف والاقتتال المسلح التي سادت العراق في السنوات الأخيرة. وقالت عاصمة مجيد حساني وأظهرت لجنة من وزارة حقوق الإنسان أظهرت وجود أكثر من ١٦ ألف حالة طفل معوق على مستوى مدارس العراق كافة. وأضافت حساني نتوقع أن يتضاعف العدد لكون معظم ذوي الأطفال المعاقين يعمدون إلى عدم إرسال أولادهم إلى المدارس وإخفاء حالاتهم عن التسجيل سواء في المدارس أم لدى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وكذلك بسبب عدم وجود رعاية كافية لهم من قبل مؤسسات صحية وتربوية مهيأة بمستلزمات تأهيلهم وإعانتهم لأجل اللحاق بأقرانهم من الأسوياء. وبينت أن السنوات الأخيرة شهدت زيادة حالات الخوف والفزع والصراخ وتأخر الفهم والإدراك لدى الكثير من طلبة المدارس الصغار بسبب أعمال العنف والقتال التي سادت البلاد.

وأوضحت حساني قائلة اقترحنا بناء أقسام للتربية الخاصة تبدأ من مرحلة الأول وحتى السادس الابتدائي وتكون مجهزة بكل وسائل التعليم والإيضاح الخاصة بهم، ومن ثم زجهم مع أقرانهم التلاميذ فيما بعد. وأشارت إلى أننا نبهنا أيضا على ضرورة شمول جميع طلبة الصف الأول الابتدائي بالفحص الطبي في مراكز طبية خاصة(مركز العوق الفيزياوي) لبيان سلامة قواهم العقلية والبدنية من أي إعاقة ذهنية أو بطء في التعلم أو النمو بسبب دمج بعض الحالات المصابة مع الأسوياء بدون علم الهيئة التدريسية مما ينعكس سلباً على مستوى الطالب المصاب صحيا ونفسياً.

صابئةُ البصرةِ يشكّلون موكباً حسينياً يُشاركُ في شعائرِ عاشوراء

□ البصرة / المدى

أعلن مجلس طائفة الصابئة المندائيين في البصرة، أمس ، عن تشكيل أول موكب حسيني للطائفة لمشاركة المسلمين أحزانهم خلال العشر الأوائل من شهر المحرم، واعتبر أن المبادرة تحمل رسالتين الأولى تؤكد "الوحدة الوطنية الحقيقية"، والثانية تحمل "صفعة" للتطرف.

وقال رئيس مجلس شؤون طائفة الصابئة المندائيين في البصرة سعد مجيد الزهيري: إن الطائفة قامت لأول مرة في المحافظة بتشكيل موكب باسمها في منطقة الطويسة، وسط مدينة البصرة، لإحياء الشعائر الحسينية خلال الأيام العشر الأوائل من شهر محرم، مبيناً أن المبادرة تعبر عن الأخوة والمحبة بين الصابئة والمسلمين ، وتؤكد . بصدق وليس عبر الشعارات السياسية. الوحدة الوطنية.

وأضاف أنها تدل أيضا على مناصرة الصابئة لفكر الإمام الحسين بن علي، مبينا في الوقت نفسه أن وجود المندائيين في جنوب العراق منذ آلاف السنين، أسهم أيضا بإيجاد علاقات اجتماعية وطيدة بينهم وبين المسلمين وبين الزهيري أن عدداً من المواطنين المسلمين أصروا على التطوع في الموكب، حيث يقومون مع أبناء الطائفة بتحضير وتوزيع الأطعمة والشاي والقهوة على الزائرين والمارة.

من جهته، قال مسؤول الثقافة والإعلام في مجلس شؤون الطائفة لؤي الخميسي إن موكب الصابئة المندائيين لإحياء الشعائر الحسينية وجه صفعة إلى الجماعات المتطرفة التي تحارب الأقليات الدينية في البلاد عبر استهدافها بالأسلحة والمتفجرات ومواجهتها بالكراهية والتحريض، معتبراً أن الموكب دليل على تماسك وتكاتف أبناء المحافظة، وهو خطوة باتجاه تمتين العلاقات الطيبة بين الصابئة المندائيين والمسلمين الشيعة.

وأشار الخميسي إلى أن الزعيم الديني للطائفة الشيخ مازن نايف يسهم شخصياً في إدارة الموكب واستقبال الزائرين، مؤكداً أن أبناء الطائفة يتواجدون في هذه الأيام في موقع الموكب أكثر من تواجدهم في معبدهم.

يذكر أن الديانة المندائية تعتبر من أقدم الديانات الحية في العراق، وأول ديانة موحدة في تاريخ البشرية، وبحسب مصادر تاريخية مختلفة فإنها نشأت في جنوب العراق، ومازال أتباعها يتواجدون في المحافظات الجنوبية، بالإضافة إلى إقليم الأحواز في إيران، كما يوجد الآلاف منهم في دول أوربية أبرزها النرويج وهولندا واستراليا والسويد وبريطانيا، حيث هاجروا إليها واستقروا فيها في غضون العقدين الماضيين.

وكانت محافظة البصرة، يسكنها آلاف المواطنين المندائيين، لكن غالبيتهم هاجروا في غضون السنوات القليلة الماضية، والأسر المندائية المتبقية عددها لا يزيد عن ٤٠٠ أسرة، معظمها تسكن وسط مدينة البصرة، في مناطق مثل الحكيمية والعباسية والطويسة، والأخيرة يقع فيها المندي (المعبد) الوحيد للطائفة في المحافظة.

وعرف عن الصابئة المندائيين عملهم في تجارة المجوهرات وصياغة الذهب والفضة، وكان أبناء هذه الطائفة يفرضون سيطرتهم التجارية بشكل شبه كامل على سوق تجارة الذهب والفضة في البصرة، لكن الأحوال تغيرت بوتيرة متسارعة بعد عام ٢٠٠٣، حيث فقد الكثير من الصاغة والتجار المندائيين محالهم ومعارضهم في السوق.

مواكب حسينية

الصِّحَّة :609 إجماليُّ الإصاباتِ المكتشفةِ بالآيدز

□ بغداد / قيس عيدان

أقام المركز الوطني للآيدز دائرة الصحة العامة في وزارة الصحة ندوة علمية لمناسبة اليوم العالمي للآيدز ومرور (٣٠) سنة على ظهوره في العالم بحضور ممثل المدير الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية وممثل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، تحت شعار ((الفحص الطوعي للآيدز حماية للفرد والمجتمع)) وأكد المتحدث الرسمي للوزارة الدكتور زياد طارق في تصريح صحفي أن عدد الإصابات المسجلة في العراق للفترة (١٩٨٦-٢٠١١) بلغت (٦٠٩) إصابة منها (٣٠٤) إصابة من الوافدين ، ومن مجموع (٣٠٥) تم تسجيل (٥٥) حالة وفاة بأعمار (٣٥-٣٩) سنة ومن الجنسين . من جانبه أوضح مدير البرنامج للسيطرة على الآيدز الطبيب الاختصاص وضاح حامد في محاضرة علمية بالمناسبة عن الوصمة والتميز في حالة الآيدز أن الآيدز كمرض عالمي أصاب فئات عمرية متعددة من الأطفال والنساء والرجال موضحاً دور وأهمية المركز الوطني للآيدز وما قدمه من الخدمات المتواصلة للمصابين بالمرض وإرشادات طبية للمواطنين وتقديم الرعاية الصحية والاجتماعية وتوفير الدواء وأهمية عمل المختبر ودوره العلمي ونشاط ملاكات المركز وشعبه وفروعه، وتم خلال الندوة إلقاء عدد من المحاضرات تناولت مواضيعها من (الأمراض النفسية وآثار الآيدز) (خدمة المشورة والفحص الطوعي للآيدز) (المستجدات العلاجية للآيدز) و(السيطرة النوعية الخارجية الوطنية) وخرجت الندوة بتوصيات تهدف إلى تكثيف برامج التوعية والتي تتضمن سبل الوقاية من هذا المرض .